استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بومقورة نعيم

الرتبة: أستاذ التعليم العالي

الجامعة: جامعة بجاية

الوظيفة: أستاذ,

رقم الهاتف: 0671828124

البريد الالكتروني: naim.boumegoura@univ-bejaia.dz

محور المداخلة: المحور الأول: عوامل ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة: عوامل ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري: مقاربة سوسيولوجية لحالة الشباب

الملخص:

تشهد الأنساق الأسرية تحولات ملحوظة في الوقت الحالي، خاصة بين الشباب، حيث تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. يُعَدُّ الطلاق من الظواهر التي تبرز بقوة في هذا السياق، حيث يشهد الشباب ارتفاعاً في معدلات الانفصال الزوجي. تعكس هذه التحولات تغيرات عميقة في تفاعلات العلاقات الزوجية والأسرية لدى الشباب، مما يستدعي إجراء دراسة تحليلية لفهم أسباب هذه الظاهرة وتداعياتها.

تحليل هذا السياق يكشف عن مجموعة متنوعة من العوامل التي تلعب دوراً في تصاعد ظاهرة الطلاق بين الشباب. من بين هذه العوامل، تأتي التغيرات الثقافية والتطورات الاجتماعية في مقدمة الأسباب، حيث تشهد القيم والمعتقدات تحولات جذرية في مجتمعاتنا اليوم. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الضغوط الاقتصادية والتطورات التكنولوجية دوراً مهماً في زيادة الضغط على العلاقات الزوجية وتقليص فرص الاستقرار الأسري للشباب.

عوامل ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري: مقاربة سوسيولوجية لحالة الشباب

مقدمة:

في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، يعتبر فهم الديناميات الأسرية وتحليل تحولات الطلاق أمرًا ضروريًا لفهم تطورات المجتمعات الحديثة، وخاصة بالنسبة للشباب الذين يعيشون في هذا السياق المتغير بسرعة. يأتي الزواج والطلاق في صلب العلاقات الإنسانية الأساسية، ويمثلان جزءًا أساسيًا من حياة الأفراد وتكوينهم الاجتماعي فالطلاق كظاهرة اجتماعية يستدعي عديد الفرضيات التي تستوجب البحث والتحليل من اجل فهم أعمق لها وبالتالي الحد من انتشارها على أساس أنها تمثل ظاهرة مرضية في المخيال المجتمعي.

إن هذا الفهم يتطلب تجاوز النظرة القانونية الصرفة والتي يتعامل بها في المؤسسات القضائية، إلى الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية للزوجين كأحد العوامل المهمة في تحليل ظاهرة الطلاق التي تأخذ في الانتشار الواسع، خاصة في الأوساط الشبابية، بمعنى أن جذور هذه الظاهرة تبدأ من العائلة وكيفيات التنشئة الاجتماعية لتصل إلى الوضعية الزواجية الناشئة فإما تعزز منها أو تعمل على خلق صراعات داخلية تنتهي بالطلاق.

إن نسق الأسرة بما يحمله من أبنية وأدوار ووظائف اجتماعية متباينة له تأثير على سيرورة العلاقة الزواجية، هذه الأخيرة التي تسهم في استمرار هذا النسق، أو تغييره سواء بطريقة سلسة أو من خلال العنف بمختلف أشكاله.

إن فهم الأنساق الأسرية وتحولات الطلاق بين الشباب يتطلب دراسة تحليلية عميقة للعوامل المتعددة التي تؤثر على تلك العلاقات، سواء كانت اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو قانونية. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف هذه العوامل بدقة، وتحليل تأثيراتها على قرارات الزواج والطلاق بين الشباب، مما يسهم في إبراز الاتجاهات الحالية وتوجيه السياسات الاجتماعية والقانونية المستقبلية.

سيتم في هذه المقالة استعراض السياق الثقافي والاجتماعي الذي يحدد تفاعلات الأنساق الأسرية لدى الشباب، وتحليل العوامل التي تؤثر على استقرار العلاقات الزوجية. كما سنلقي الضوء على التحولات الاقتصادية والمهنية التي يواجهها الشباب وكيفية تأثيرها على قراراتهم الزواجية والطلاقية. بالإضافة إلى الاستعانة بالعوامل القانونية والقضائية المتعلقة بتلك العلاقات، وكيفية تأثيرها على سلوكيات الشباب في هذا السياق.

هدفنا من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على ديناميات الأنساق الأسرية وتحليلات الطلاق بين الشباب بطريقة شاملة وعلمية، بهدف فهم أفضل لهذه الظاهرة الهامة وتقديم توصيات قيمة تسهم في دعم الشباب وتعزيز استقرار العلاقات الأسرية في مجتمعاتنا المعاصرة.

وقبل البدء في معالجة الموضوع نقدم هذا الجدول الذي يبين تطور معدلات الطلاق بالنسبة للزواج خلال سنوات 2014 – 2019 (ONS, 2021).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
عدد الزواجات	386	369	357	340	332	315	
عدد الطلاق	60،84	59،91	62،13	65،64	65،69	65،96	

نلاحظ من هذا الجدول تناقص في معدلات الزواج وارتفاع في معدلات الطلاق، تفسير هذا التغير يتطلب اجراء دراسة شاملة حول البنية السكانية وتغيراتها ككل.

إلا انه يمكن تقديم قراءة أولية لهذا الجدول يمكننا إجمالها فيما يلي:

1. **تراجع تدريجي في عدد الزواجات(2019–2014)**

- نلاحظ انخفاضًا مستمرًا من 386زيجة سنة 2014 إلى 315فقط سنة 2019.
- هذا الاتجاه يعكس تغيّر النظرة إلى الزواج كمؤسسة:
  - صعود قيم الفردانية والحرية الشخصية.
  - تأجيل الزواج بسبب الدراسة أو البطالة أو الظروف الاقتصادية.

2. **استقرار نسبي مع ارتفاع طفيف في معدلات الطلاق**

- معدل الطلاق بقي مرتفعًا نسبيًا، يتراوح بين 59% و66 %من عدد الزيجات.
- هذا يوضح أن الزواج أصبح أكثر هشاشة، والعلاقات الزوجية أقل استقرارًا من الماضي.
- التفسير السوسيولوجي:
  - تزايد التوقعات الفردية داخل الزواج(البحث عن السعادة الشخصية أكثر من الواجب الاجتماعي.)
  - المساواة بين الجنسين، مما يمنح النساء هامشًا أكبر لطلب الطلاق.
  - تغيّر القوانين والإجراءات القضائية جعل الانفصال أكثر سهولة.

3. **التوازي بين تراجع الزواج وارتفاع الطلاق**

- بينما ينخفض عدد الزيجات الجديدة، يظل الطلاق في تصاعد طفيف أو شبه مستقر عند مستوى عالٍ.

- هذا يوحي بأننا أمام تحوّل بنيوي في مؤسسة الأسرة:
  - لم يعد الزواج شرطًا وحيدًا للعيش الأسري أو الإنجاب.
  - الأسرة تعيش مرحلة "تفكك نسبي" أو بالأحرى "إعادة تركيب" عبر أسر نووية.

4. مؤشرات على التحول القيمي والثقافي

- الأرقام لا تعكس فقط إحصاءات ديموغرافية، بل تعكس تحولات في القيم:
  - من "الزواج كواجب اجتماعي" إلى "الزواج كخيار شخصي."
  - من "الطلاق كوصمة" إلى "الطلاق كحق عادي" بل وأحيانًا كحلّ مشروع للخروج من علاقة غير مرضية.

وبصفة عامة تؤكد هذه الأرقام أن المجتمع يعيش انتقالًا من نموذج أسرة تقليدية إلى نموذج أكثر فردانية وتنوعًا، فالزواج يتراجع كمؤسسة مهيمنة. كما أن الطلاق يصبح مألوفًا ومقبولًا اجتماعيًا. أي أن الأسرة تتكيف مع قيم جديدة تقوم على الحرية، المساواة، وإعادة تعريف للروابط الأسرية.

التساؤلات التي تطرح هنا هي هل تعد الأسباب المعلنة للطلاق جدية تستدعي المساس بمؤسسة الزواج، أم أنها تخفي في طياتها عوامل أخرى تمس بالتركيبة المجتمعية ككل، بمعنى انها تتجاوز الجوانب الفردية المتعلقة بالزوجين إلى عوامل تمس الجماعة والمجتمع ككل.

وبالنسبة لنا فسوف نركز على موضوع تحولات الطلاق لدى الشباب ليس من الجوانب الديموغرافية والإحصائية وانما في شقها الاجتماعي وهذا من خلال الاقتصار على العناصر التالية:

أولا: الأنساق الأسرية تحولات الطلاق لدى الشباب

تبدو التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري غير قابلة للإنكار، إذ تركت بصمات واضحة وعميقة على نسيجه الاجتماعي، وبشكل خاص على هيكليته الأسرية. تلك التحولات أثرت في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر، بما في ذلك تطور القيم والمبادئ الاجتماعية، وتغير دور الأفراد في الأسرة والمجتمع (تريكي، 2017). فقد شهدت العائلة الجزائرية تحولات في التفاعلات الاجتماعية داخل البيت والتوزيع الجندري للأدوار، مما أدى إلى تحول في هيكلية الأسرة وتطور نمط الحياة الأسرية. علاوة على ذلك، تغيرت تطلعات الشباب وتفكيرهم بشكل ملحوظ، مما أثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية والزوجية في المجتمع الجزائري.

1. تعريف الأنساق الأسرية

يشير مفهوم الأنساق الأسرية إلى الهيكلية والتنظيم الداخلي للأسرة كوحدة اجتماعية، بما في ذلك العلاقات بين أفراد الأسرة والأدوار والمسؤوليات التي يتولاها كل فرد، بالإضافة إلى القيم والمعتقدات والتقاليد التي تحكم سلوك أفراد الأسرة وتوجهاتهم. تشمل الأنساق الأسرية أيضًا العوامل الاقتصادية والثقافية والدينية التي تؤثر على تكوين وتطور الأسرة، بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية مع المجتمع المحيط. بمعنى أن الأسرة

كمؤسسة تعتمد آلية الزواج لنشأتها و تكوينها، تصبح عامل ضبط اجتماعي يساهم في استقرار وتماسك المجتمع والحد من الاضطرابات التي قد تصيبه.

وتشمل هذه الأنساق عدة جوانب تؤثر على العلاقات الاجتماعية والأسرية بشكل مباشر، منها:

الهيكلية والتركيب الأسري: يتضمن ذلك عدد أفراد الأسرة وعلاقاتهم القرابة والوظائف التي يقومون بها داخل الأسرة مثل الوالدين والأبناء والأخوة والأخوات. تلعب هذه العلاقات دورًا هامًا في بناء الهوية الشخصية والتفاعلات الاجتماعية.

القيم والمعتقدات: تتشكل قيم ومعتقدات الأسرة من خلال الخلفية الثقافية والدينية والاجتماعية لأفرادها. يؤثر هذا الجانب على الطريقة التي يتعامل بها أفراد الأسرة مع بعضهم البعض ومع المجتمع الخارجي.

الأدوار والمسؤوليات: يتوزع الأفراد داخل الأسرة على أدوار ومسؤوليات مختلفة وفقًا للتقاليد والتوقعات الاجتماعية. يؤدي تحديد الأدوار بين أفراد الأسرة إلى توازن وتنظيم الحياة الأسرية.

التفاعلات ونمط التواصل: تتشكل نماذج التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة على أساس عوامل متعددة مثل الثقافة والشخصية والتربية. يؤثر نمط التواصل بين أفراد الأسرة على جودة العلاقات الأسرية وعلى الصحة النفسية والعاطفية للأفراد.

تلعب هذه العناصر دورًا حيويًا في تشكيل الديناميات الاجتماعية والأسرية، حيث تحدد طبيعة العلاقات والتفاعلات بين أفراد الأسرة وتوجهاتهم. من خلال تحديد نمط الحياة اليومية، تؤثر هذه العناصر على التواصل اليومي بين أفراد الأسرة، بما في ذلك الاتصال اللفظي وغير اللفظي، وتوزيع المسؤوليات والأنشطة. علاوة على ذلك، تحدد القيم والسلوكيات المقبولة والمرغوبة داخل الأسرة والمجتمع، مما يؤثر على تفاعلات الأفراد وتصرفاتهم ومواقفهم في مختلف السياقات الاجتماعية. فمثلاً، إذا كانت القيم المحترمة داخل الأسرة تشجع على الاحترام والتعاون والصدق، فمن المرجح أن ينعكس ذلك على سلوك الأفراد في المجتمع بشكل عام.

وبالمثل، تؤثر هذه العناصر على استجابة الأفراد للضغوط الاجتماعية والتحديات التي قد تواجههم، حيث يكون للقيم والمعتقدات الأسرية دور كبير في تشكيل مواقف الأفراد وتحديد استجابتهم للظروف الخارجية والمتغيرات الاجتماعية. في النهاية، تساهم هذه العناصر في بناء الهوية الاجتماعية للفرد وتشكيل نمط تفكيره وسلوكه داخل الأسرة وفي المجتمع.

ويمكننا تقديم مقارنة بين النموذجين التقليدي والحديث للعلاقات الأسرية خاصة ما يتعلق منها بالزواج والطلاق:

	النموذج التقليدي	النموذج الحديث
الدور الاجتماعي	محدد بشكل واضح وتقليدي	قد يكون متغيرًا ومرنًا
قرار الزواج	يتم بموافقة الأسرة والمجتمع	يعتمد على اختيار الفرد وشريك الحياة

دور المرأة	غالبًا ما يكون محدودًا ومنحصرًا في الأمور المنزلية	يتمتع بالمزيد من الاستقلالية والحرية في اتخاذ القرارات
السلطة في العلاقة	غالبًا ما تكون متميزة لصالح الزوج	تكون متساوية بين الزوجين
معالجة التحولات والطلاق	يمكن أن تكون صعبة بسبب القيود الاجتماعية والثقافية	يتم التعامل معها بشكل أكثر فعالية ومرونة، ويمكن اللجوء إلى وسائل التسوية البديلة
الدعم الاجتماعي	يتوفر عادة من خلال الأسرة والمجتمع المحلي	قد يتم اللجوء إلى مصادر دعم اجتماعي أو مهني متنوعة، بما في ذلك المستشارين الزواجيين والمحامين

وعلى العموم فإن النموذج التقليدي للزواج والطلاق يتسم بتحديد الأدوار الاجتماعية بشكل تقليدي، وصعوبة معالجة التحولات والطلاق بسبب القيود الثقافية، بينما النموذج الحديث يشهد تغيرًا في الأدوار الاجتماعية وزيادة المرونة في اتخاذ القرارات، مع توفير وسائل تسوية بديلة ومصادر دعم اجتماعي متنوعة.

2. مفهوم تحولات الطلاق وارتباطه بالشباب.

إن للطلاق تأثير مباشر على مؤسسة الزواج، فارتفاع نسبه أثر على تمثلات المجتمع للعائلة والاسرة، خاصة فئة الشباب منهم، حيث زاد من هشاشة هذه المؤسسة، من دون وعي بما قد ينتج عنها من تأثيرات في ظاهرها جانبي تتعلق أساسا بوضعية الزوجين اجتماعيا، وتجاوز وضعيتها إلى وضعية الأبناء والعائلة الممتدة ككل.

وعليه، تعتبر تحولات الطلاق من أبرز الظواهر الاجتماعية التي تؤثر على الشباب في المجتمعات المعاصرة، وترتبط بعدة عوامل تتنوع بين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يعبر مفهوم تحولات الطلاق عن الظاهرة التي تشير إلى انتهاء العلاقة الزوجية بين الأزواج، وهي تجربة قد يمر بها الشباب في مراحل حياتهم المختلفة.

بالنسبة للشباب، فإن تجربة الطلاق قد تكون تجربة مؤلمة ومحورية في حياتهم، حيث تؤثر على استقرارهم العاطفي والاجتماعي. فالشباب الذين يواجهون تحولات الطلاق قد يجدون أنفسهم في موقف صعب يتطلب منهم التكيف مع تغيرات كبيرة في حياتهم الشخصية والاجتماعية.

ترتبط تحولات الطلاق بالشباب بعدة عوامل، منها الاقتصادية، حيث قد تكون الضغوط المالية والصعوبات الاقتصادية من بين الأسباب التي تدفع الشباب لاتخاذ قرارات الطلاق. كما يمكن أن تنعكس التحولات

الاجتماعية والثقافية على نمط الحياة والقيم المجتمعية، مما يؤثر في تفاعل الأزواج وقدرتهم على التوافق وحل المشكلات الزوجية (بوعليت، 2015).

بالإضافة إلى ذلك، قد تلعب عوامل مثل نضوج الشخصية والتغيرات في الأولويات الشخصية دورًا هامًا في تحولات الطلاق للشباب، حيث يمكن أن يكون للشباب رؤية مختلفة تجاه الحياة الزوجية والعلاقات الشخصية بعد فترة من الزواج، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات مفاجئة بالطلاق.

بشكل عام، فإن فهم تحولات الطلاق وارتباطها بالشباب يتطلب دراسة متعمقة للعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تؤثر على القرارات الزوجية، ويساهم في تقديم الدعم اللازم للشباب لمواجهة التحديات التي قد تواجههم في مجال العلاقات الزوجية والعائلية.

تترتب على تحولات الطلاق تأثيرات مباشرة على الشباب نظراً للدور المتزايد الذي يلعبونه في المجتمعات المعاصرة. فهم يمثلون جزءًا كبيرًا من سكان المجتمعات ويتأثرون بشكل كبير بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالتالي، يمكن ربط التحولات السابقة بالشباب بالنقاط التالية:

- **تغير المفهوم الاجتماعي للزواج والطلاق:** يمكن أن يؤثر هذا التحول على الشباب بشكل خاص من خلال تشكيل آراءهم وتوجهاتهم نحو مفهوم الزواج والطلاق. يمكن أن يؤدي تغير المفهوم الاجتماعي إلى تأثيرات في القرارات الشخصية للشباب بشأن الزواج والطلاق.
- **زيادة معدلات الطلاق:** قد تكون هذه التحولات خاصة مؤثرة على الشباب، حيث يمكن أن يكونوا أكثر عرضة لاتخاذ قرارات الطلاق نتيجة لتأثيرات الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.
- **تحولات في أسباب الطلاق:** يمكن أن تؤثر هذه التحولات على الشباب بشكل مباشر من خلال تجاربهم الشخصية والعوامل التي تؤثر على علاقاتهم الزوجية، مما قد يؤدي إلى تفكيرهم في اتخاذ قرارات بالطلاق.
- **تحولات في السن والمراحل الزمنية للطلاق:** قد يكون الشباب المتزوجون في مراحل حياتية مختلفة قد تتأثر بتغيرات في المراحل الزمنية للطلاق، مما يؤثر على تفكيرهم وقراراتهم بشأن الزواج والطلاق.
- **تحولات في العوامل الاقتصادية:** يمكن أن تؤثر التحولات الاقتصادية على الشباب بشكل كبير، حيث قد تؤدي الضغوط المالية إلى اتخاذ قرارات بالطلاق بسبب صعوبة الاستمرار في العلاقة الزوجية.

ثانيا: السياق الثقافي والاجتماعي لتحولات الطلاق

في السياق الثقافي والاجتماعي، تعكس تحولات الطلاق تغيرات عميقة في تفاعلات الأسر والمجتمعات. فقد شهدت الجزائر، مثل العديد من الثقافات الأخرى، تحولات في القيم والمفاهيم الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على نمط الحياة الأسرية والتفاعلات بين الأزواج. تغيرت وتطورت تصورات المجتمع حول

دور المرأة والرجل في الأسرة، وتباينت الآراء بشأن الحقوق والواجبات الزوجية، مما أدى إلى تحديد جديد لديناميات العلاقات الزوجية والأسرية.

علاوة على ذلك، فإن التغيرات في هياكل المجتمعات ونمط الحياة، مثل ارتفاع معدلات الانفصال، تعكس تحولات في قواعد الزواج والطلاق، وتعزز التحولات الثقافية والاجتماعية التي أهم التأثيرات المتعلقة بتحولات العلاقات الاجتماعية والتي منها الطلاق ونبدأها بالتأثيرات الاقتصادية لما لها من أهمية في الدفع بالتغيرات المجتمعية والتسريع بها وعلى اعتبار بروزها للعيان على عكس الجوانب الثقافية التي تكون في الغالب غير مرئية بطريقة مباشرة.

1. التأثيرات الاقتصادية على الأسرة والزواج

تشهد الجزائر تحديات اقتصادية واجتماعية تؤثر بشكل كبير على قرارات الشباب بشأن الزواج وتكوين الأسرة. من بين هذه التحديات، نجد أزمة السكن والتي تعكس تفاقم مشكلة العقارات وارتفاع تكاليف الإيجارات في الجزائر. يجد الشباب صعوبة في توفير سكن مناسب يمكنهم العيش فيه بعد الزواج، مما يؤثر سلبًا على استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.

من جهة أخرى، تعاني الجزائر من معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب، حيث يصعب على الشباب الحصول على فرص عمل مناسبة ومستقرة تساعدهم على توفير متطلبات الزواج وضمان مصدر دخل لأسرهم المستقبلية. هذا الوضع يجعل الشباب يترددون في اتخاذ خطوة الزواج خوفًا من تحمل التبعات المالية الثقيلة.

بالإضافة إلى ذلك، تتسبب تكاليف الزواج الباهظة وغلاء المهور في تأخير قرارات الزواج، حيث يجد الشباب صعوبة في تحمل تلك التكاليف الباهظة، مما يؤثر سلبًا على تطلعاتهم لتأسيس أسرهم. هذا الوضع يعزز الضغوط الاجتماعية والثقافية التي تفرض على الشباب تقاليد الزواج التقليدية التي قد تكون مكلفة وغير مستدامة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

2. تغيرات في القيم والمفاهيم الاجتماعية

تشهد الجزائر تحولات في القيم والمفاهيم الاجتماعية المتعلقة بالزواج والطلاق، وذلك نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والثقافية التي تنعكس على المجتمع بشكل عام. في السابق، كانت القيم الاجتماعية تعزز استقرار الأسرة والزواج كمؤسسة أساسية في المجتمع، وكانت مفاهيم العائلة والتزام الشريكين بعضهما ببعض تعتبر قيمًا مقدسة وغير قابلة للتنازل عنها. ومع ذلك، شهدت القيم والمفاهيم الاجتماعية تحولًا كبيرًا مع تطور المجتمع وتغير الظروف الاقتصادية والثقافية.

في الوقت الحالي، يظهر تغير في تفضيلات الشباب بشأن الزواج، حيث يميلون إلى تأخير الزواج أو تجنبه بسبب الضغوط الاقتصادية والمهنية التي تواجههم. كما يتغير المفهوم التقليدي للعائلة ويزداد تنوعًا، مع انتشار نماذج العلاقات الزوجية غير التقليدية مثل العلاقات خارج الزواج. هذا التحول في القيم والمفاهيم

الاجتماعية يؤثر على النظرة للزواج والطلاق ويعكس التحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع في تكوين العلاقات الزوجية والأسرية في الوقت الحالي (زين و بن عيسى ، 2021).

ونلخص اهم العوامل المؤثرة في هذه التغيرات فيما يلي:

- **التعليم:** أحد هذه العوامل هو ارتفاع المستوى التعليمي، وخاصة بالنسبة للمرأة. فقد شهدت الجزائر تحولاً كبيراً في مجال التعليم حيث باتت المرأة تحصل على فرص تعليمية أفضل وتتمتع بمستوى تعليمي أعلى، مما يعزز موقفها في المجتمع ويمنحها قدرة أكبر على اتخاذ القرارات الخاصة بها، بما في ذلك قرارات الزواج والطلاق.
- **عمل المرأة:** بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقلالية الاقتصادية للمرأة تعتبر عاملاً مؤثراً أيضاً في التغييرات الاجتماعية، حيث يمنحها القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة بدون الحاجة للتبعية عن الرجل، بما في ذلك قرارات الزواج والطلاق. وبفضل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت المرأة الجزائرية تشغل مواقع عمل متنوعة وتحقق دخلاً خاصاً بها، مما يعزز استقلاليتها وتمكينها في صنع قرارات حياتية (مسعودة، 2013).
- **قضايا الجندر:** والتي تحاول أن تعزز من مكانة المرأة في المجتمع من خلال تخليها عن الأدوار التقليدية والبحث عن تحصيل مكانة مساوية لمكانة الرجل ليس فقط في العمل وإنما تتجاوزها إلى الوظائف الاجتماعية الأخرى كالمهام المنزلية وتربية الأبناء، وبعض الأدوار والوظائف سواء بالممارسة أو بالترك، دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد ينجم عن الأخذ المتسرع بهذه النظرة. و من بين المسائل التي تتعلق بهذه النقطة نجد العدالة الاجتماعية التي ترتبط أساسا بمبدأ المساواة، فمن ناحية تحمل الأعباء نجد أنه في أغلب الأحيان تكون المرأة هي المتضرر الأول من فك الرابطة الزوجية.
- **العولمة:** علاوة على ذلك، فإن عملية العولمة لها دور كبير في تغييرات المجتمع، حيث ينتقل العديد من القيم والعادات والتقاليد عبر الثقافات، مما يؤدي إلى تبادل الأفكار والتأثيرات بين الثقافات المختلفة، وقد ينعكس هذا على مفاهيم الزواج والطلاق في المجتمع الجزائري.
- **نمط الحياة الفرداني والاستهلاكي:** أما بالنسبة لتغير نمط الحياة، فقد شهدت الجزائر تطورًا سريعًا في النمط الحياتي، حيث طغت الجوانب الاستهلاكية بشكل ملحوظ. ومع زيادة مستوى العيش والدخل، أصبحت الأسر تولي اهتماماً أكبر للحصول على الرفاهية والمتع الاستهلاكية، مما قد يؤدي إلى تغييرات في قيم ومفاهيم الزواج والطلاق، وتشكيل مدى استعداد الأفراد لتحمل المسؤوليات الزواجية والأسرية في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة.

3. تأثير التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي

تعتبر التكنولوجيا عاملاً مؤثرًا بشكل كبير في تغيير القيم داخل الأسرة) نادية, 2024(. فقد أفرزت التقنيات الحديثة والتكنولوجيا تدفقًا هائلًا من المعلومات التي أثرت بشكل واضح على الأسرة ونمط حياتها القيمي. فمن خلال برامج التلفزيون، تبث التكنولوجيا محتوى ثقافي يؤثر بشكل مباشر على العناصر الثقافية والسلوكية للأسرة، مما يساهم في نقل العديد من القيم والتقاليد من الثقافة المادية واللامادية إلى الأسرة المحلية، ويؤثر على نظام القيم الخاص بها.

بمعنى أن التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي اليوم ليست مجرد أدوات تقنية، بل تتداخل مع الحياة الخاصة والمهنية معًا، فتذيب الحدود بين المجالات. مثل أي واقعة اجتماعية كلية، فإنها تعبّر عن أبعاد اقتصادية وقانونية وثقافية وهوياتية. ومن خلالها يظهر التوتر بين الخصوصية والعلنية، وبين الحرية الفردية والرقابة الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام تقنية الإنترنت يساهم في تشكيل أنماط قيمية واجتماعية جديدة، مما يختلف عن القيم التقليدية الجزائرية. وهذا التحول قد يُشكل تضادًا بين الثقافة الجزائرية الإسلامية والثقافة الغربية، ولكن الواقع المعاصر يظهر صعوبة في فهم هذا التضاد بسبب التوحد الثقافي والقيمي، مما يجعل المفاهيم الثقافية الأصلية تتداخل مع المفاهيم الهجينة بطريقة غير متصلة بالثقافة الأصلية.

بالإضافة إلى التلفزيون والإنترنت، يُعتبر الهاتف الذكي وتطبيقاته جزءًا لا يتجزأ من حياة الأفراد في الجزائر اليوم، وقد أثرت بشكل كبير على القيم المجتمعية والأسرية. فتطبيقات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام وواتساب قد عززت التواصل بين الأفراد، ولكنها في الوقت نفسه قد أثرت على نمط التفاعل الاجتماعي، حيث أصبح الاتصال الافتراضي يحل محل الاتصال الشخصي في بعض الحالات. كما أن استخدام الهواتف الذكية في الأسرة قد أدى إلى تغيير في نمط التواصل بين أفرادها، حيث أصبح التواصل عبر الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية أكثر شيوعًا من التواصل الوجه لوجه. هذا التغير في نمط التواصل قد يؤثر على العلاقات الأسرية، حيث يمكن أن يقلل من مستوى التفاهم والتواصل العاطفي بين أفراد الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتطبيقات الأخرى مثل تطبيقات الألعاب والترفيه أن تؤثر على استخدام الوقت والانفصال الاجتماعي داخل الأسرة، مما قد يؤدي إلى تقليل الوقت الذي يقضيه الأفراد معًا ويؤثر على جودة العلاقات الأسرية (الخير، 2023).

وفيما يتعلق بتأثير التكنولوجيا الحديثة على مجالي الزواج والطلاق يعكس الاتجاهات الحالية في المجتمع الجزائري. بالنسبة للزواج، أصبحت التكنولوجيا تسهل عملية التواصل والتعارف بين الأفراد، حيث يمكن للأفراد البحث عن شريك حياة من خلال التطبيقات والمواقع الإلكترونية المخصصة للزواج. توفر هذه التقنيات مجموعة واسعة من الخيارات والمعلومات التي تسهل عملية اختيار الشريك المناسب وتسريع عملية التواصل والتعارف.

ومع ذلك، يمكن أن يؤثر هذا الاستخدام المكثف للتكنولوجيا على جودة العلاقات الزوجية، حيث قد يؤدي إلى زيادة مشاكل التواصل والثقة بين الشركاء. فقد تؤدي الدردشة الإلكترونية وتبادل الرسائل النصية إلى

فقدان الاتصال الشخصي العميق والتفاهم الحقيقي بين الشركاء، مما قد يؤثر على استقرار العلاقات الزوجية.

أما فيما يتعلق بالطلاق، فقد أدت التكنولوجيا الحديثة إلى تغيير في ديناميكية العلاقات الزوجية وزيادة حالات الطلاق. فمن خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية، يمكن للأفراد التعرف على أشخاص جدد والتواصل معهم بسهولة، مما قد يؤدي إلى زيادة الفرص للخيانة الزوجية وانهيار العلاقات الزوجية. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التكنولوجيا على توجهات الأفراد وآرائهم بشكل أكبر، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات الطلاق بشكل أكثر سرعة وسهولة.

بشكل عام، يمكن أن تكون التكنولوجيا الحديثة سلاحًا ذو حدين في مجالي الزواج والطلاق، حيث توفر فرصًا جديدة للتواصل والتعارف ولكنها في الوقت نفسه تثير تحديات جديدة تؤثر على جودة العلاقات الزوجية وتزيد من نسب الطلاق في المجتمع.

ثالثا: الثقافة القانونية وتأثيرها على تحولات الطلاق وقرارات الشباب

تمثّل الثقافة القانونية النظام القانوني والقضائي الذي يحكم العمليات القانونية المتعلقة بالزواج والطلاق في المجتمع. وتشمل هذه القوانين واللوائح العديد من الجوانب المتعلقة بالحالة الأسرية والتفاعلات الاجتماعية والقانونية لأفراد المجتمع. تعمل الثقافة القانونية على تشكيل وتحديد سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم فيما يتعلق بقضايا الزواج والطلاق. بالإضافة إلى ذلك، تلعب القوانين واللوائح المتعلقة بالطلاق دورًا حاسمًا في تحديد حقوق والتزامات الأطراف المتضررة، وبالتالي تؤثر على النتائج الاجتماعية والاقتصادية لعمليات الطلاق. فقد يؤدي التشريع المحلي الذي يحكم الطلاق إلى نتائج مختلفة بناءً على الثقافة القانونية والمفهوم الاجتماعي للطلاق في كل بلد، مما يعكس تنوع التأثيرات الاجتماعية والقانونية لهذه القوانين.

من الناحية السوسيولوجية، تؤثر الثقافة القانونية على نظرة المجتمع للطلاق وتأثيره على الأسرة والمجتمع بشكل عام. فهي تحدد المفاهيم والتوقعات الاجتماعية للأفراد والمجتمعات تجاه الزواج والطلاق، وتوجه التفاعلات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بهذه القضايا. وبالتالي، يؤثر تأثيرًا كبيرًا على سلوك الشباب وقراراتهم بشأن الزواج والطلاق (أمال، 2020).

ومن جانبه، يتأثر الشباب بالثقافة القانونية والمفاهيم القانونية المتعلقة بالطلاق في اتخاذ قراراتهم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي تكلفة وتعقيد إجراءات الطلاق وفقًا للثقافة القانونية المحلية إلى تأثير سلبي على قرارات الشباب بشأن التمسك بالعلاقة الزوجية أو اتخاذ خطوة الطلاق. وبالتالي، تلعب الثقافة القانونية دورًا حيويًا في تشكيل السلوكيات والقرارات الاجتماعية والقانونية للشباب فيما يتعلق بالطلاق.

1. الإجراءات القانونية للطلاق وتأثيرها على الشباب

تتضمن الإجراءات القانونية للطلاق في الجزائر عدة خطوات، بدءًا من تقديم طلب الطلاق إلى المحكمة المختصة، ومرورًا بالمراحل القضائية المتعلقة بالمحاكمات والتحقيقات، وصولًا إلى الحكم النهائي بالطلاق. تختلف هذه الإجراءات حسب التشريعات القانونية والأنظمة القضائية المعمول بها في البلد. (كربوب، 2021)

يمكن لهذه الإجراءات القانونية أن تؤثر بشكل كبير على الشباب، حيث يمكن أن تكون العمليات القانونية المعقدة والمدة الزمنية الطويلة للإجراءات مصدرًا للضغط النفسي والاجتماعي على الأفراد الشباب الذين يمرون بعملية الطلاق.

يمكن للإجراءات القانونية للطلاق أيضًا أن تؤثر على الشباب من خلال تبعاتها المالية، حيث قد تكون هناك تكاليف قانونية مرتبطة بعملية الطلاق، بما في ذلك تكاليف المحامي ورسوم المحكمة، وهذا قد يؤثر على القدرة المالية للشباب ويضعهم في وضع مالي صعب.

بالإضافة إلى ذلك، قد تنطوي الإجراءات القانونية للطلاق على جوانب اجتماعية ونفسية تؤثر على الشباب، حيث قد يواجهون تحديات في التعامل مع المجتمع والأقارب، ويمكن أن تكون هذه العمليات مصدرًا للإحراج والعزل الاجتماعي.

في النهاية، يجب أن يكون هناك توجيه ودعم للشباب خلال عمليات الطلاق القانونية، سواء من خلال توفير المساعدة القانونية والنفسية، أو من خلال تبسيط الإجراءات القانونية وتقديم المساعدة المالية إذا اقتضت الحاجة، وذلك لتخفيف التأثيرات السلبية على حياتهم ومستقبلهم.

2. دور المحاكم والمؤسسات القانونية في معالجة تحولات الطلاق

تلعب المحاكم والمؤسسات القانونية دورًا حيويًا في معالجة تحولات الطلاق وتأثيراتها على الأفراد والأسر. تقوم المحاكم بتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في معالجة حالات الطلاق وفقًا للأطر القانونية المحددة في الجزائر. يعتبر الطلاق قرارًا قانونيًا يتطلب إجراءات قانونية معينة، وتقديم الأدلة والشهادات الضرورية للمحكمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

تهدف المحاكم إلى حل النزاعات الناشئة عن عمليات الطلاق بطريقة عادلة ومنصفة. وتلعب المؤسسات القانونية دورًا في توجيه ومساعدة الأفراد خلال الإجراءات القانونية، وتوفير الاستشارات القانونية اللازمة لفهم حقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصالحهم القانونية. (قسمية، 2016)

بالإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسات القانونية خدمات دعم نفسي واجتماعي للأفراد الذين يتأثرون بعمليات الطلاق، وتساعدهم في التعامل مع التحديات النفسية والاجتماعية التي قد تنشأ نتيجة لهذه العمليات. وتعمل على توجيههم نحو الحلول البناءة وتقديم الدعم اللازم لتخطي هذه المرحلة بنجاح.

أما فيما يتعلق بوضع المرأة، فإن المحاكم والمؤسسات القانونية تلتزم بتطبيق القوانين واللوائح التي تحمي حقوق المرأة خلال عمليات الطلاق. تشمل هذه الحقوق حقوق النفقة والمعاش وحضانة الأطفال، إضافة

إلى الحقوق المالية والممتلكات. تعمل المحاكم على ضمان أن يتم تطبيق القوانين بشكل عادل ومنصف، وتحقيق المساواة بين الزوجين فيما يتعلق بتقسيم الأصول والممتلكات.

أما بالنسبة للأطفال، فإن المحاكم والمؤسسات القانونية تضع مصلحتهم في المقدمة، حيث تسعى لتحديد أفضل سياق لرعايتهم بعد الطلاق. تشمل الإجراءات القانونية حول الأطفال تحديد حضانة الأطفال وتحديد الدعم المالي اللازم من قبل الوالدين، بالإضافة إلى حمايتهم من أي أذى أو إهمال.

بشكل عام، يعتبر دور المحاكم والمؤسسات القانونية أساسيا في ضمان العدالة والحماية للأفراد، خاصة الأطفال والنساء، خلال عمليات الطلاق. يتعين على هذه الجهات تطبيق القوانين بحيادية، وتوفير الدعم اللازم للأفراد المتأثرين من تحولات الطلاق، لضمان أن يتم حماية حقوقهم ومصالحهم بشكل كامل

بشكل عام، فإن دور المحاكم والمؤسسات القانونية في معالجة تحولات الطلاق يكمن في تقديم الحماية القانونية والإجراءات العادلة للأفراد، بالإضافة إلى توفير الدعم القانوني والنفسي اللازم لهم خلال هذه العمليات القانونية المهمة.

إلا أن الآلية القانونية لفض النزاعات الزواجية تبقى محدودة لأنها تأخذ بالجوانب التقنية ولا تتطرق وتعالج الجوانب المجتمعية ككل، بل تترك تسيير ما ينتج عنها لما يعتمده المجتمع من تقاليد وأعراف، بمعنى أن الإجابة القانونية هي إجابة تتم وفقا للوائح وتنظيمات قانونية وتشريعية غير متماشية مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها المجتمع ككل.

وهنا يأتي دور السياسي الذي يمكنه أن يسرع من تجديد الآليات القانونية ويفعلها، بمعنى نقل الطلاق كظاهرة أو مشكلة اجتماعية من الحقل الاجتماعي إلى الحقل السياسي من أجل إعطائها بعدا مؤسساتيا قادر على معالجتها بطريقة كلية لأنه يتناول مدخلاتها من جهة و مخرجاتها من جهة أخرى.

خاتمة.

من الناحية السوسيولوجية، يُعتبر الطلاق ظاهرة اجتماعية تتأثر بتفاعلات متعددة تشمل العوامل الاقتصادية والثقافية والقانونية. ففهم هذه الظاهرة يتطلب النظر إلى التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الجزائرية وكيف أثرت على تفاعلات الأسرة والأفراد.

تُعد التغيرات في هيكل المجتمع وتحولات القيم والمفاهيم الاجتماعية جزءًا أساسيًا من السياق السوسيولوجي لظاهرة الطلاق. فقد شهدت المجتمعات الجزائرية تحولات في القيم والمفاهيم المتعلقة بالزواج والطلاق، حيث تزايدت قبولية الطلاق كخيار لحل المشاكل الزوجية وتبدلت تصورات المجتمع للعلاقات الزوجية والأسرية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطورات الهوية الاجتماعية والثقافية تلعب دورًا مهمًا في فهم الطلاق كظاهرة اجتماعية. فقد تغيرت توقعات الشباب وتطلعاتهم بشأن الزواج والحياة الزوجية، وبالتالي تأثرت نماذج

العلاقات الاجتماعية والأسرية. كما تسهم العوامل الثقافية والدينية في تشكيل تفاعلات المجتمع مع الطلاق، حيث تلعب المفاهيم الثقافية والدينية دورًا في تحديد مواقف الأفراد والمجتمعات تجاه هذه الظاهرة.

بالتالي، يُبرز المنظور السوسيولوجي لظاهرة الطلاق تفاعلات معقدة بين العوامل الاجتماعية المتعددة التي تشمل التغيرات في هيكل المجتمع، وتحولات القيم والمفاهيم الاجتماعية، وتطورات الهوية الاجتماعية والثقافية، مما يساهم في فهم عمق هذه الظاهرة وتأثيراتها على المجتمع الجزائري.

وعليه يمكننا القول إن الطلاق ليس مجرد مسألة شخصية خاصة، بل هو قضية اجتماعية عامة تكشف عن التوترات بين المعايير الأسرية والمنطق القانوني والحقائق الاجتماعية. ولذلك فإننا ندعو إلى إعادة ربط تحليل الأسباب والنتائج، حتى لا يُختزل فهم الطلاق في مقاربة نفسية أو فردانية ومنه نتجاوز النموذج التحليل القائم على مقاربة سوسيولوجية تنظر إلى الطلاق كمشكلة اجتماعية (أسباب، إحصاءات، ارتباطات بالمكانة الاجتماعية، بالدين أو بالحرب) إلى مقاربة سوسيولوجية تهتم بالتجربة الذاتية والعلائقية (المسؤولية المشتركة عن الأبناء، الأسر المعاد تركيبها) بمعنى نحاول بناء مفهوم جديد للطلاق.

Bibliographie

ONS. (2021). *https://www.ons.dz/IMG/pdf/BTS_4T2021.pdf*. Récupéré sur www.ons.dz: https://www.ons.dz/IMG/pdf/BTS_4T2021.pdf

أ. الخير, ا. (2023, 29 ديسمبر). واقع العلاقات الأسرية في عصر التكنولوجيا الحديثة للاتصال. *Cahiers de sociologie*, pp. 24-44.

ب, أمال. (2020, 26 أوت). مشكلة الطلاق و أثره على الزوجين. *مجلة التغير الاجتماعي*, pp. 57-76.

م, بوعليت. (2015, 7 نوفمبر). المشكلات التي تعاني منها الأسرة الحديثة (طلاق فئة حديثي الزواج). *مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية*, pp. 136-144.

ح, تريكي. (2017). تغير القيم الأسرية في المجتمع الجزائري المعاصر: دراسة تحليلية. *مجلة الرواق*, 77-102.

ص, زين., & م , بن عيسى. (2021). الطلاق في المجتمع الجزائري: تمثلات العلاقة الزواجية لدى المرأة الجزائرية بين القدسية والتشيؤ. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية*, pp. 177-192.

م, قسمية. (2016, 15 جوان). دور الاجتهاد القضائي في حل بعض إشكالات الطلاق في التشريع الجزائري. *التراث*, pp. 114-119.

م, كربوب. (2021, مارس). الطبيعة القانونية لأحكام فك الرابطة الزوجية والإشكالآت التي تثيرها. *دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية*, pp. 57-75.

ك, مسعودة. (2013, 1 جويلية). ظاهرة الطلاق و علاقتها بنظام الزواج في الجزائر. *مجلة دفاتر علم الاجتماع*, pp. 117-123.

ف, نادية. (2024, 03 15). *http://ddeposit.univ-alger2.dz.* Récupéré sur www.univ-alger2.dz: http://ddeposit.univ-alger2.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/20.500.12387/2030/%مذكرة%20تخرج%20حول

20.pdf?sequence=1&isAllowed=y الاسرة%20الجزائرية%20بين%20القيم%20التقليدية%20والقيم%20الحديثة